

تأثير بيئة الأعمال الجديدة على جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب

هشام عبدالباسط باسويد

الرقم الجامعي

233001460

مشروع تخرج - 1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	3
1.1.	المقدمة.....	4
1.2.	مشكلة الدراسة.....	5
1.2.1.	فجوات على المستوى النظري:.....	5
1.2.2.	فجوات على المستوى التطبيقي:.....	5
1.3.	أهمية الدراسة.....	6
1.3.1.	على المستوى النظري:.....	6
1.3.2.	على المستوى التطبيقي:.....	6
1.4.	أسئلة الدراسة:.....	7
1.5.	أهداف الدراسة:.....	7
1.6.	فرضيات الدراسة:.....	8
1.7.	نموذج الدراسة:.....	8
1.8.	منهجية الدراسة.....	9
1.9.	الدراسة الميدانية:.....	9
1.10.	مخطط المشروع المقترح:.....	11
2.	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	13
2.1.	المقدمة:.....	14
2.2.	المتغيرات المستقلة:.....	15
2.3.	المتغير التابع:.....	16
2.4.	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:.....	16
2.5.	الخاتمة:.....	18

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تشكل بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية من أبرز التحولات الاقتصادية والإدارية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي هدفت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة حزمة واسعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والاقتصادية التي أسهمت في بناء بيئة أعمال أكثر مرونة وشفافية وتنافسية، بما ينسجم مع المتغيرات العالمية في أساليب إدارة الاقتصاد وجذب رؤوس الأموال. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير هذه البيئة المتجددة على تدفقات الاستثمار بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتتميز بيئة الأعمال الجديدة في المملكة بكونها بيئة قائمة على التحديث المؤسسي والتحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية، حيث تم تبني العديد من المبادرات التي تستهدف تقليص البيروقراطية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين عبر المنصات الرقمية الموحدة، مثل منصة "استثمر في السعودية". كما شملت الإصلاحات تحديث الأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وتطوير أنظمة الشركات، وتعزيز حماية حقوق المستثمرين، وتوسيع نطاق الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أسهمت هذه الجهود في خلق مناخ استثماري أكثر استقرارًا ووضوحًا، الأمر الذي يُعد عنصرًا جوهريًا في قرارات المستثمرين الدوليين عند اختيار الأسواق المستهدفة.

أصبح جذب الاستثمارات مرتبطًا بشكل وثيق بمدى جودة البيئة التنظيمية ومدى قدرتها على توفير مقومات الأمان والاستدامة والربحية. إذ لم يعد قرار الاستثمار يعتمد فقط على الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، بل امتد ليشمل عوامل أكثر تعقيدًا مثل استقرار السياسات الاقتصادية، وسهولة ممارسة الأعمال، وفعالية الأنظمة القضائية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي. وقد انعكس ذلك على موقع المملكة في التقارير والمؤشرات الدولية المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية، حيث شهدت تحسنًا ملحوظًا نتيجة الإصلاحات المتتالية التي عززت ثقة المستثمرين.

كما أن التحول نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتقنيات الحديثة قد أضاف بعدًا جديدًا لبيئة الأعمال، حيث باتت المملكة تسعى إلى استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاعات التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والسياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية. ويُعد هذا التنوع في القطاعات المستهدفة انعكاسًا مباشرًا لاستراتيجية الدولة في تقليل

الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وهو ما جعل بيئة الأعمال السعودية أكثر ديناميكية وقدرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين تطور بيئة الأعمال في المملكة وبين قدرتها على جذب الاستثمارات، مع تحليل العوامل المؤثرة في هذه العلاقة، واستكشاف مدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية السوق السعودي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أكاديمي معمق لطبيعة التحولات الجارية، وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار، بما يساهم في دعم صناع القرار وتطوير السياسات الاقتصادية المستقبلية.

1.2. مشكلة الدراسة

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

تتمثل الفجوة النظرية في محدودية النماذج التي تناولت بشكل متكامل العلاقة بين بيئة الأعمال الحديثة وجذب الاستثمارات في السياق السعودي تحديداً، حيث إن معظم الأدبيات السابقة اعتمدت على نماذج تقليدية تركز على العوامل الاقتصادية الكلية فقط، مثل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، دون التوسع في دراسة الأبعاد الحديثة لبيئة الأعمال مثل التحول الرقمي، والحوكمة، وسهولة ممارسة الأعمال، ودورها في تشكيل قرارات المستثمرين. كما أن هناك نقصاً في الدمج بين النظريات الاقتصادية ونظريات الإدارة الحديثة التي تفسر سلوك المستثمر في البيئات الديناميكية المتغيرة، مما يخلق فجوة معرفية تحتاج إلى معالجة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتتمثل الفجوة في قلة الدراسات الميدانية الحديثة التي تقيس بشكل مباشر أثر الإصلاحات الحالية في بيئة الأعمال السعودية على قرارات الاستثمار الفعلية، سواء المحلي أو الأجنبي. كما أن أغلب الدراسات التطبيقية السابقة اعتمدت على بيانات قديمة أو على نطاقات جغرافية محدودة، مما يقلل من قدرتها على عكس الواقع الحالي الذي

يشهد تغييرات متسارعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الدراسات التي تستهدف تحليل قطاعات استثمارية محددة داخل المملكة، مثل القطاع الصناعي، والخدمات اللوجستية، والتقنية، وهو ما يجعل الحاجة ملحة لدراسة أكثر شمولاً وواقعية.

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بيئة الأعمال والاستثمار من خلال تقديم تحليل حديث للعلاقة بين التحولات الاقتصادية والإدارية في المملكة العربية السعودية وبين جذب الاستثمارات. كما أنها تساعد في تطوير الإطار المفاهيمي الذي يربط بين عناصر بيئة الأعمال الحديثة مثل التحول الرقمي، والشفافية، والتشريعات الاستثمارية، وبين نظريات جذب الاستثمار، مما يضيف قيمة معرفية تسد جزءاً من الفجوة في الدراسات السابقة. كذلك فإن هذه الدراسة تقدم رؤية تحليلية محدثة يمكن أن تُستخدم كمرجع علمي للباحثين في مجالات الاقتصاد والإدارة العامة والاستثمار.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل في كونها توفر نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل صناع القرار في المملكة العربية السعودية لتقييم فعالية السياسات والإصلاحات الاقتصادية الحالية، وتحديد مدى نجاح بيئة الأعمال الجديدة في تحقيق أهدافها المتعلقة بجذب الاستثمارات. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة المستثمرين المحليين والأجانب في فهم طبيعة البيئة الاستثمارية في المملكة واتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. إضافة إلى ذلك، قد تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتطوير بيئة الأعمال بشكل أكبر، بما يعزز من تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الاستثمار.

1.4. أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة

ما هو تأثير بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما مدى تأثير التحولات التشريعية والتنظيمية في بيئة الأعمال السعودية على قرارات المستثمرين؟
2. كيف يسهم التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية في تعزيز جذب الاستثمارات؟
3. ما دور الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تحسين مناخ الاستثمار داخل المملكة؟
4. ما مدى تأثير الحوافز الاقتصادية والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص على جذب المستثمرين؟
5. ما أهم المعوقات التي قد تحد من فاعلية بيئة الأعمال الجديدة في جذب الاستثمارات؟

1.5. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة

تحليل تأثير بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات، وتقييم مدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية الاستثمار.

الأهداف الفرعية

1. التعرف على أثر التغيرات التشريعية والتنظيمية على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب .
2. دراسة دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة وسهولة ممارسة الأعمال .
3. تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على تدفق الاستثمارات إلى المملكة .
4. تقييم دور الحوافز الاستثمارية والخصخصة في تعزيز بيئة الاستثمار .
5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في جذب الاستثمارات.

1.6. فرضيات الدراسة:

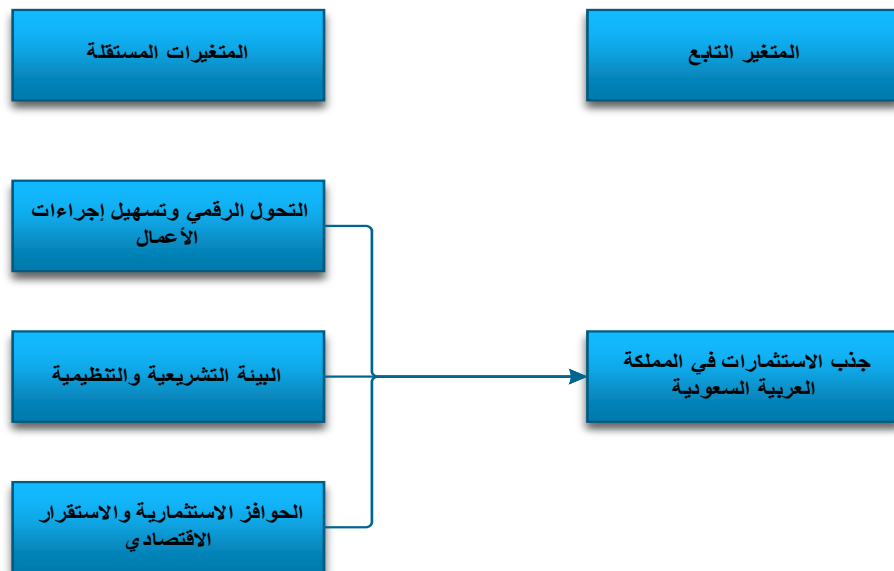
الفرضية الرئيسية للدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحولات التشريعية والتنظيمية وزيادة جذب الاستثمارات .
2. يوجد تأثير إيجابي للتحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية على جذب الاستثمارات .
3. يؤثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي بشكل إيجابي على قرارات الاستثمار .
4. تسهم الحوافز الاقتصادية والخصخصة في تعزيز تدفق الاستثمارات إلى المملكة .
5. توجد معوقات ذات تأثير سلبي على فاعلية بيئة الأعمال الجديدة في جذب الاستثمارات.

1.7. نموذج الدراسة:



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها المتعلقة بتأثير بيئة الأعمال الجديدة على جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية. ويُعد المنهج الكمي من المناهج العلمية التي تقوم على جمع البيانات الرقمية وتحليلها إحصائيًا بهدف قياس العلاقات بين المتغيرات وبيان قوة واتجاه التأثير بينها، مما يتيح الوصول إلى نتائج موضوعية قابلة للقياس والتعميم.

ويقوم هذا المنهج على تحويل الظواهر الاقتصادية والإدارية إلى متغيرات قابلة للقياس، حيث يتم قياس أثر متغيرات بيئة الأعمال (مثل التحول الرقمي، والبيئة التشريعية، والحوافز الاستثمارية) على المتغير التابع المتمثل في جذب الاستثمارات. ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط، والانحدار الخطي، بهدف اختبار الفرضيات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

كما تتيح المنهجية الكمية إمكانية التعامل مع عينات كبيرة نسبيًا، مما يعزز من دقة النتائج وموضوعيتها، ويقلل من التحيز الشخصي في التفسير. وتكمن أهمية هذا المنهج في كونه مناسبًا للدراسات التي تهدف إلى تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات، خاصة في المجالات الاقتصادية والإدارية التي تتطلب دقة في القياس والتحليل. وبناءً على ذلك، تم اعتماد هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في قياس تأثير بيئة الأعمال الحديثة على جذب الاستثمارات داخل المملكة.

1.9. الدراسة الميدانية:

تمثل الدراسة الميدانية المرحلة التطبيقية من البحث، والتي تهدف إلى جمع البيانات الفعلية من مجتمع الدراسة وتحليلها لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة. وتُعد هذه المرحلة حجر الأساس في المنهج الكمي، حيث يتم من خلالها الانتقال من الإطار النظري إلى الواقع العملي، بما يضمن قياس الظاهرة محل الدراسة في بيئتها الطبيعية.

وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على جمع البيانات من عينة محددة تمثل مجتمع البحث، والذي قد يشمل المستثمرين، أو العاملين في القطاع الاستثماري، أو الجهات ذات العلاقة ببيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام الاستبانة

كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُممت وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء واتجاهات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة.

وتضمنت الاستبانة مجموعة من المحاور التي تغطي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، بما يتيح قياس مدى تأثير كل متغير على جذب الاستثمارات. كما رُوعي في تصميمها وضوح العبارات ودقتها العلمية لضمان الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للتحليل الإحصائي.

وبعد جمع البيانات، يتم إدخالها وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة مثل SPSS ، بهدف استخراج النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط، وتحليل الانحدار، وذلك لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات بيئة الأعمال الجديدة وجذب الاستثمارات. كما تسهم هذه التحليلات في تفسير النتائج بشكل علمي يدعم الوصول إلى استنتاجات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في التوصيات النهائية للدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة الميدانية في كونها تعكس الواقع الفعلي لبيئة الأعمال في المملكة، وتوفر بيانات مباشرة من الميدان تساعد في فهم أعمق لطبيعة التفاعل بين السياسات الاقتصادية وسلوك المستثمرين، مما يعزز من القيمة العلمية والتطبيقية للبحث.

1.10. مخطط المشروع المقترح:

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يشكل الفصل الثاني من هذه الدراسة من الفصول الجوهرية التي يقوم عليها البناء العلمي للبحث، حيث يتناول الإطار النظري الذي يُفسّر طبيعة العلاقة بين عناصر بيئة الأعمال الحديثة في المملكة العربية السعودية وبين قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويأتي هذا الفصل في سياق علمي يهدف إلى تعميق الفهم النظري للمتغيرات المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة، من خلال تحليلها بصورة تكاملية تُبرز طبيعتها وأبعادها المختلفة، بما يساهم في توضيح الأسس التي تستند إليها الدراسة في تفسير النتائج اللاحقة.

ويركز هذا الفصل على عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية الحديثة، وكيفية تطورها في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة ضمن إطار رؤية 2030. كما يتناول هذا الفصل شرحاً معمقاً للعناصر التي تشكل البيئة المؤسسية والاقتصادية المحيطة بالاستثمار، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في قرارات المستثمرين. ويتم ذلك من خلال تناول شامل لمجموعة من المحاور النظرية التي توضح كيفية تشكل بيئة الأعمال الحديثة، وآليات تأثيرها في تعزيز أو إضعاف جاذبية الاستثمار.

كما يهدف الفصل إلى توضيح طبيعة الترابط بين العوامل المختلفة التي تشكل بيئة الأعمال، وكيف تتفاعل هذه العوامل في ما بينها لتكوين منظومة اقتصادية متكاملة تساهم في تحسين مناخ الاستثمار. ومن خلال هذا الطرح، يتم إبراز أهمية فهم هذه العلاقات بصورة علمية دقيقة، باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه تفسير النتائج الميدانية للدراسة، إضافة إلى كونها تمثل مرجعاً مهماً في تحليل السياسات الاقتصادية والاستثمارية.

وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يُشكّل الإطار المرجعي الذي يُساعد في تفسير النتائج التطبيقية للدراسة، حيث يربط بين الجانب النظري والجانب العملي، ويوضح الخلفية العلمية التي تستند إليها فرضيات البحث. كما يُساهم في بناء تصور شامل حول طبيعة بيئة الأعمال الحديثة في المملكة، وكيفية تأثيرها في قرارات الاستثمار، الأمر الذي يعزز من القيمة العلمية للدراسة ويُعمّق فهم الظاهرة محل البحث.

2.2. المتغيرات المستقلة:

1. التحول الرقمي وتسهيل إجراءات الأعمال

يمثل التحول الرقمي أحد أهم مكونات بيئة الأعمال الجديدة في المملكة، حيث يشمل رقمنة الخدمات الحكومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير منصات إلكترونية موحدة للمستثمرين مثل منصات إصدار التراخيص وتأسيس الشركات. ويسهم هذا المتغير في تقليل الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بممارسة الأعمال، مما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية وفعالية. كما أن التحول الرقمي يعزز من الشفافية ويقلل من التعقيدات البيروقراطية، ويتيح للمستثمرين الوصول إلى المعلومات والخدمات بسهولة وسرعة، الأمر الذي يرفع من مستوى الثقة في البيئة الاستثمارية ويشجع على دخول رؤوس أموال جديدة.

2. البيئة التشريعية والتنظيمية

تُعد البيئة التشريعية والتنظيمية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار، حيث تشمل القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والشركات، والضرائب، وحماية الملكية الفكرية، وحوكمة الأعمال. وقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحديثات جوهرية في هذا الجانب بهدف تعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات وتقليل المخاطر القانونية على المستثمرين.

وتسهم هذه البيئة في خلق إطار قانوني واضح ومستقر يضمن حقوق المستثمرين ويحدد من حالة عدم اليقين، وهو ما يُعد عنصرًا حاسمًا في جذب الاستثمارات طويلة الأجل. فكلما كانت التشريعات أكثر مرونة ووضوحًا وتوافقًا مع المعايير الدولية، زادت قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

3. الحوافز الاستثمارية والاستقرار الاقتصادي

يشمل هذا المتغير مجموعة الحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات التمويلية، والدعم الحكومي، إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي من حيث معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وتُعد هذه العوامل من المحددات الأساسية لجاذبية بيئة الأعمال.

كما أن الاستقرار الاقتصادي يعزز من ثقة المستثمرين ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، في حين أن الحوافز الاستثمارية تعمل على تحسين العائد المتوقع من المشاريع، مما يجعل السوق السعودي أكثر تنافسية مقارنة بالأسواق الإقليمية والدولية.

2.3. المتغير التابع:

- جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية

يشكل جذب الاستثمارات المتغير التابع في هذه الدراسة، وهو يمثل النتيجة النهائية التي تسعى السياسات الاقتصادية وبيئة الأعمال الجديدة إلى تحقيقها. ويقصد به مدى قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، والخدمات، والتقنية، والطاقة، والسياحة.

ويعكس هذا المتغير مستوى جاذبية الاقتصاد السعودي من منظور المستثمرين، والذي يتأثر بعدة عوامل أهمها الاستقرار الاقتصادي، وسهولة ممارسة الأعمال، وحجم الحوافز الاستثمارية، ووضوح التشريعات. كما أن ارتفاع مستوى جذب الاستثمارات يدل على نجاح الإصلاحات الاقتصادية في خلق بيئة تنافسية وأمنة وشفافة، بينما يشير انخفاضه إلى وجود معوقات أو تحديات تؤثر على ثقة المستثمرين.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

تقوم العلاقة في نموذج الدراسة على وجود تأثير مباشر وإيجابي للمتغيرات المستقلة (التحول الرقمي، البيئة التشريعية والتنظيمية، الحوافز الاستثمارية والاستقرار الاقتصادي) على المتغير التابع المتمثل في جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.

فكلما تطورت أدوات التحول الرقمي، وتحسنت البيئة التشريعية والتنظيمية، وزادت الحوافز الاستثمارية مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ارتفعت قدرة المملكة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل أكبر. ويعكس ذلك أن بيئة الأعمال الحديثة

تعمل كمنظومة متكاملة، تتفاعل عناصرها المختلفة بشكل متداخل يؤدي في النهاية إلى تحسين جاذبية السوق السعودي وتعزيز موقعه التنافسي على المستوى العالمي.

كما أن قوة العلاقة بين هذه المتغيرات لا تقتصر على التأثير المباشر فقط، بل تمتد لتشمل تأثيرات غير مباشرة تتمثل في تعزيز ثقة المستثمرين، وتقليل المخاطر، وتحسين كفاءة السوق، وهو ما يجعل بيئة الأعمال الجديدة عاملاً حاسماً في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

2.5. الخاتمة:

يختتم هذا الفصل بعرض شامل للإطار النظري الذي تناول تحليل البيئة الاقتصادية والتنظيمية الحديثة في المملكة العربية السعودية، وتوضيح كيفية تأثيرها في تعزيز جاذبية الاستثمار. وقد تم من خلال هذا الفصل استعراض مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تمثل الركائز الفكرية التي يقوم عليها البحث، بما يتيح فهماً أعمق للعوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين، وكيفية تفاعل هذه العوامل داخل بيئة الأعمال المتغيرة.

كما أسهم هذا الفصل في تقديم رؤية تحليلية متكاملة للعلاقات القائمة بين مكونات بيئة الأعمال المختلفة، دون التطرق إلى تصنيفها بصورة مباشرة، حيث تم التركيز على تفسير طبيعة التفاعل بين هذه المكونات وتأثيرها الجماعي في تشكيل مناخ استثماري أكثر جاذبية واستقراراً. وقد أظهر هذا التحليل أن بيئة الأعمال الحديثة تُعد منظومة مترابطة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والتقنية، مما يجعل تأثيرها على الاستثمار تأثيراً مركباً وليس أحادي البعد.

وتكمن أهمية ما تم تناوله في هذا الفصل في أنه يوفر الأساس العلمي الذي يُبنى عليه التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة، حيث يُساعد في تفسير النتائج الإحصائية وربطها بالإطار النظري للدراسة. كما يُعزز من قدرة الباحث على فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، ويُسهّم في دعم الاستنتاجات النهائية والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة.

المراجع:

مراجع باللغة العربية

1. العساف، صالح بن حمد. (2019). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
2. أبو النصر، مدحت محمد. (2020). *منهجية البحث العلمي في الإدارة والاقتصاد*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
3. عبد الرحمن، عادل. (2018). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاقتصادية*. عمان: دار وائل للنشر.
4. السلي، علي. (2021). *إدارة الأعمال في بيئة تنافسية*. الرياض: مكتبة العبيكان.
5. العتيبي، محمد بن سعود. (2022). *اقتصاديات الاستثمار في المملكة العربية السعودية*. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Porter, M. E. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. Free Press.
2. World Bank. (2023). *Doing Business Report: Economy Profile Saudi Arabia*. Washington, DC: World Bank Group.
3. OECD. (2022). *FDI Qualities and Investment Climate*. Paris: OECD Publishing.
4. Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing Management*. Pearson Education.
5. Dunning, J. H. (1993). *Multinational Enterprises and the Global Economy*. Addison-Wesley.
6. UNCTAD. (2023). *World Investment Report*. United Nations Conference on Trade and Development.
7. North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.

8. World Economic Forum. (2023). *Global Competitiveness Report*. Geneva: WEF.
9. Hill, C. W. L. (2021). *International Business: Competing in the Global Marketplace*. McGraw-Hill.
10. Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). *International Economics: Theory and Policy*. Pearson.